٢٠٢٦/٠٨/٢٠

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشأن رفض نشر تقرير الإفصاح الخاص بزيادة رأس مال شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات

في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المساهمين والمتعاملين، وفي ضوء الاختصاصات المنوطة بها بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وفي ضوء طلب شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات الحصول على موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح المعد وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والذي وافق عليه مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٦، تمهيداً لدعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٩٩،٦٠٣،١٠١ جنيه إلى ١٢٣،١٧٨،١١٩ جنيه، بزيادة قدرها ٢٣،٥٧٥،٠١٨ جنيه، وذلك من خلال توزيع أسهم مجانية تمول من الاحتياطيات والأرباح المرحلة، تمهيداً للعرض على الجمعية العامة العادية، وذلك في ضوء البيانات المالية التي اتخذتها الشركة اساساً لإعداد تقرير الإفصاح.

وفي ضوء فحص الهيئة للبيانات والقوائم المالية التي استندت إليها الشركة في إعداد تقرير الإفصاح، تبين وجود عدد من الملاحظات الفنية والمحاسبية الجوهرية التي تؤثر على مدى سلامة الأرباح والاحتياطيات المستند إليها في تمويل الزيادة، ومن أهمها ما يلي:

١. تبين من فحص القوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ أن رأس المال المصدر بلغ ٩٩،٦٠٣،١٠١ جنيه، في حين بلغت الأرباح المرحلة نحو ٣١٦،٨٠٣،٨٤٧ جنيه، وبلغ إجمالي حقوق الملكية نحو ٤٧٨،٤٦٩،٣٣٨ جنيه. كما بلغ صافي الاستثمارات في الشركات التابعة نحو ٥٣٥ مليون جنيه، متضمناً استثماراً في شركة جالف كستومر إكسبرينس (البحرين) بنحو ٤٧٥ مليون جنيه، بما يعكس الأهمية الجوهرية لهذا الاستثمار وتأثيره المباشر على سلامة المركز المالي وحقوق الملكية.

٢. وبفحص القوائم المالية المجمعة لشركة جالف كستومر إكسبرينس (البحرين)، تبين وجود مؤشرات على اضمحلال الاستثمار، فضلاً عما تضمنه تقرير مراقب حسابات تلك الشركة من الإشارة إلى أنه نتيجة لتراكم الخسائر وتجاوز الالتزامات المتداولة لأصول الشركة المتداولة، فقد نشأ عدم تأكد جوهري بشأن فرض الاستمرارية لمجموعة الشركات التابعة لتلك الشركة، وأن شركة جالف كستومر إكسبرينس (البحرين) لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها دون دعم المساهمين الأمر الذي استوجب التحقق من القيمة الاستردادية لهذا الاستثمار وإجراء المعالجة المحاسبية اللازمة بشأنه في القوائم المالية المستقلة لشركة راية لخدمات مراكز الاتصالات، ويتصل بذلك رصيد بند الشهرة البالغ نحو ٦٥ مليون جنيه بالقوائم المالية المجمعة لشركة راية لخدمات مراكز الاتصالات ، وما قد يترتب على ذلك من

خسائر اضمحلال وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، لما لذلك من أثر جوهري محتمل على نتائج أعمال شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات وصافي أصولها وحقوق ملكيتها.

وفي هذا الإطار، طلبت الهيئة من شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات موافاتها بالدراسات اللازمة للتحقق من قيمة استثمارها في شركة جالف كستومر إكسبرينس (البحرين)، وقد قامت شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات بتقديم دراسات تحقق معدة من مستشار مالي مستقل، إلا أن فحص الهيئة لتلك الدراسات أسفر عن عدم إمكانية الاعتداد بنتائجها أو الاعتماد عليها للتحقق بصورة كافية من سلامة رصيد هذا الاستثمار والمعالجة المحاسبية اللازمة بشأنه.

ونظراً لأن استثمارات شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات في شركة جالف كستومر إكسبرينس (البحرين)، والبالغة نحو ٤٧٥ مليون جنيه، تمثل نحو ٩٩% من إجمالي حقوق ملكية شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات والبالغة ٤٧٨،٤٦٩،٣٣٨ جنيه، فإن التحقق من مدى وجود اضمحلال وتحديد قيمته، في حال ثبوته، يعد أمراً جوهرياً لما له من تأثير مباشر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. وبناءً عليه، فإن المركز المالي الذي استند إليه تقرير الإفصاح الخاص بزيادة رأس المال بأسهم مجانية، تمويلاً من الاحتياطيات والأرباح المرحلة، لا يزال غير مستوفٍ لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية فيما يتعلق بأحد بنوده الجوهرية، بما لا يتيح الوقوف بصورة موثوقة على حقيقة المركز المالي للشركة قبل استخدام الاحتياطيات والأرباح المرحلة في زيادة رأس المال.

وبناءً على ما تقدم، وحرصاً على حماية حقوق المساهمين وضمان سلامة الإفصاح، فقد قررت الهيئة رفض نشر تقرير الإفصاح المقدم من شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٩٩،٦٠٣،١٠١ جنيه إلى ١٢٣،١٧٨،١١٩ جنيه، بزيادة قدرها ٢٣،٥٧٥،٠١٨ جنيه، من خلال توزيع أسهم مجانية تمول من الاحتياطيات والأرباح المرحلة، وما يترتب على ذلك من عدم إمكانية السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في زيادة رأس المال.

وتؤكد الهيئة أن هذا الإجراء يأتي في إطار دورها الرقابي في ضمان سلامة الإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين، والتأكد من أن القرارات المتعلقة بزيادة رؤوس أموال الشركات المقيد لها أوراق مالية تستند إلى بيانات مالية سليمة ومستوفية للمتطلبات والمعايير والقواعد المقررة.

****

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر
الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG